

إعداد: عبد الرازق فراج*

وسام الرفيدي**

شهادات من معتقل النقب الصحراوي

سجن النقب الصحراوي، أو "أنصار 3" كما يسميه الفلسطينيون، حيث يحتجز 1100 معتقل فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة، نموذج للمعاناة الفلسطينية ولحجم الهجمة الاحتلالية، لكنه أيضاً نموذج للصمود الفلسطيني. في 3 نيسان/أبريل 2003 التقت "مجلة الدراسات الفلسطينية" ثلاثة منهم، قدموا شهادات حية عن "اعتقالهم الإداري"، وعن معاناتهم ومعاناة أسرهم، وعن صمود الإرادة الفلسطينية.

أمير مرسي أحمد طمانية

في 25 أيار/مايو 2002 كان في انتظار الشاب الفلسطيني أمير طمانية، من قرية سيلة الحارثية في قضاء جنين شمال الضفة الغربية، احتفال خاص بعيد ميلاده السادس عشر، سيبقى محفوراً في ذاكرته إلى الأبد. كان احتفالاً نظمه جنود الاحتلال لأمير بعد انتزاعه من بين كتبه المدرسية بيومين ونقله إلى معسكر "كدريم" قرب طولكرم. يقول أمير: "إضافة إلى الشبح⁽¹⁾ في الشمس الحارقة وضعوا عصابة على عيني، وطلبوا مني رفع يديّ والصاقهما بأحد الأسلاك الشائكة، لتنهال عليّ بعد ذلك العصي والركلات كيفما اتفق، وهو ما أدى إلى إصابتي برضوض وجروح مختلفة." ويضيف:

(*) معتقل منذ عام في معتقل النقب الصحراوي. وقد جُدد اعتقاله ثلاث مرات، كل مرة ستة أشهر. يعمل صحافياً، ويبلغ من العمر 40 عاماً.

(**) معتقل منذ عام تقريباً في معتقل النقب الصحراوي. وقد جُدد اعتقاله الإداري ثلاث مرات، كل مرة ستة أشهر. يعمل في مركز إبداع المعلم في رام الله، ويبلغ من العمر 45 عاماً.

(1) الشبح: الطريقة التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن العام (الشاباك) في تعذيب المعتقلين الفلسطينيين، وهي عبارة عن ربط اليدين والقدمين وعصب العينين لفترات طويلة قد تمتد أياماً.

"تلك كانت البداية فقط. فالضرب القاسي تواصل عدة أيام، ليبلغوني بعد ذلك أن قائد الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية قرر تحويلي إلى الاعتقال الإداري⁽²⁾ لمدة ستة أشهر. لم يسألني أحد من جهاز الأمن العام (الشاباك) أي سؤال، ولم يوجهوا إليّ أية تهمة. فقط سلموني قراراً باللغة العبرية وقّعه قائد الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية يفيد بأنه تقرر تحويلي إلى الاعتقال الإداري، لأنني أشكل خطراً على أمن المنطقة."

ويتساءل أمير ببراءة: "عن أي خطر يتحدثون؟ إنني لم أعرف في حياتي سوى كتبتي المدرسية، ولا أكاد أعرف أسماء الفصائل الفلسطينية."

أمير كان في الصف العاشر عند اعتقاله، وكانت درجته حتى الصف التاسع الأول أو الثاني بين زملائه في مدرسة قريته الثانوية.

يقول: "كنت باستمرار أعد نفسي للتفوق في التوجيهي كي أستطيع أن أدرس في الجامعة تخصصاً يفيد قريتي ومجتمعي، وبهدف مساعدة والدي الذي أضناه العمل كعامل بناء في إسرائيل ركضاً وراء لقمة الخبز."

يُذكر أن أمير هو الابن الأكبر في أسرته، ولديه أربع شقيقات وشقيق واحد، وكان يضطر إلى العمل خلال العطل الصيفية لمساعدة أسرته ووالده.

يضيف: "قبل الانتفاضة الثانية كان الوضع الاقتصادي لأسرتنا جيداً. فبالإضافة إلى عمل الوالد في إسرائيل كنا نحصلُ بعض الدخل من بيع زيت الزيتون، لكن بعد ذلك أصبحنا نواجه مشكلة حقيقية. فعمل الوالد بات متقطعاً بسبب عدم منحه تصريحاً للعمل في إسرائيل، وأصبح الوصول إلى حقول الزيتون محفوفاً بالمخاطر بسبب اعتداءات المستوطنين، وجاء اعتقال لي يزيد الوضع الاقتصادي لأسرتنا صعوبة، فعلى الأقل كنت أساعد الوالد عبر عملي خلال العطل الصيفية، إضافة إلى المساهمة في قطف الزيتون. صحيح أن المساعدة التي يقدمها نادي الأسير، وهي 900 شيكل، إلى عائلة الأسير الأعزب تشكل مساهمة جيدة في مصروفات البيت، لكن بصورة عامة أصبح وضعنا الاقتصادي صعباً."

(2) استخدم الاعتقال الإداري في عهد الانتداب البريطاني كواحد من أنظمة الطوارئ، حيث يتم احتجاز المعتقل لمدد مختلفة من دون توجيه تهم محددة إليه، وبالاتتماد فقط على التقارير الاستخباراتية السرية. وليس بالضرورة أن يفرج عن المعتقل بعد انتهاء المدة المحددة، وغالبا ما تجدد تلقائياً.

سلطات الاحتلال من جانبها لم تكتف بالأشهر الستة الأولى لاعتقاله. ففي الثاني والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر من السنة الماضية تلقى أمراً خطياً بتجديد اعتقاله ستة أشهر أخرى للسبب ذاته: "خطر على أمن المنطقة".

خبر تجديد الاعتقال، مثل الاعتقال ذاته، وقع كالصاعقة على الأهل كما يؤكد أمير. ويقول: "علاقاتي الاجتماعية في القرية وخارجها كانت محدودة جداً، واهتمامي تركز على الدراسة. وحتى في السجن لم أنغمس كثيراً في تفصيلات حياة المعتقلين، وأكرس جهدي لقراءة كتبتي المدرسية".

وفيما يتعلق بدور المحاكم الإسرائيلية التي تنظر في ملفات الاعتقال الإداري يرى أمير أنه دور صوري وشكلي، فجهاز الاستخبارات هو المقرر الوحيد، استناداً إلى ما يسمونه ملفاً سرياً، مشيراً إلى أن جهود ثلاثة محامين ترافعوا عنه لم تجد نفعاً للإفراج عنه، على الرغم من عدم وجود تهمة محددة أو لائحة اتهام ضده.

يشار إلى أن قاضياً إسرائيلياً ينظر في أوامر الاعتقال الإداري التي يصدرها قائد الجيش الإسرائيلي في الضفة بناء على توصية من الشاباك، وبعد ذلك يمنح المعتقل حق الاستئناف ضد اعتقاله إدارياً أو تجديد الاعتقال.

معاناة أمير وذويه لم تقتصر على ما سبق. فمنذ اعتقاله لم تتح لذويه فرصة زيارته في السجن، بحجة الحصار وعدم وجود تصاريح تتيح لهم الوصول إلى السجن الذي يقع في شمال غرب صحراء النقب. لكنه يقول: "حالي كحال المعتقلين الآخرين، وتتيح لي أجهزة الهاتف الخليوي التي هربها المعتقلون إلى السجن تحقيق الحد الأدنى من التواصل مع الأهل".

وعن مدى اهتمام المجتمع المحلي والمؤسسات والفصائل بالأسرى وذويهم، يقول أمير: "إنه دون المستوى المطلوب، ويمكن بوضوح تلمس تقصير الجميع تجاهنا". ويضيف: "يكفي للتأكيد على ذلك أن مندوبي عدة مؤسسات حقوقية تعنى بالأطفال والأحداث والأسرى زاروني في السجن لتسجيل معلومات، ولم ينظموا أية حملات ضد الاعتقال الإداري، أو ضد احتجاز الأحداث".

أمير، الذي لم يكن منتظماً إلى أي تنظيم فلسطيني قبل اعتقاله، اختار في السجن العيش تحت مسؤولية حركة "فتح".

وفي معرض تقويمه لتجربته في المعتقل، على الرغم من أنها لم تنته، يقول:

”صحيح أنها أعاققت تواصل دراستي، لكنها صقلت شخصيتي وعلمتني الكثير. فالحياة تعلم كما الكتب، وأكثر ما تعلمته أهمية أن أتفوق في دراستي الأكاديمية.“

رائد راجح محمود حنني

يبدو المعتقل الإداري الأقدم، رائد حنني (32 عاماً) من بلدة بيت فوريك في قضاء نابلس، متشائماً إزاء إمكان الإفراج عنه، على الرغم من مرور 22 شهراً على اعتقاله إدارياً بقرارات متتالية أصدرها قائد الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية بتوصية من الشاباك.

يقول رائد، وهو أب لطفلين (علاء - 5 أعوام، ولواء - 4 أعوام): ”ينتهي تجديد اعتقالني الرابع يوم 20/4/2003، لكن لا يلوح في الأفق إمكان ألاّ تحرمني جرة قلم لأحد المسؤولين في الشاباك فرصة لقاء زوجتي وطفلي، الذي انتظرتة طويلاً، كما حدث غير مرة خلال الفترة الماضية.“ ويضيف: ”قد يتذرعون، إضافة إلى حجة (الملف السري)، بالقول إن الظروف الأمنية الراهنة لا تسمح بالإفراج عني، وإن الاعتقال الإداري هدفه درء خطر مستقبلي، كما يقول قضاة محاكم الاستئناف.“

ويتحدث رائد عن كيفية اعتقاله بتاريخ 20/6/2001، فيقول: ”داهمت قوات خاصة من الوحدة الإسرائيلية المسماة (دوفوفان)⁽³⁾ منزلي في القرية، وبعد تفتيش دقيق وترويع لطفلي وزوجتي تم نقلي معصوب العينين ومقيد اليدين إلى مركز تحقيق الجلمة،⁽⁴⁾ حيث جرى استجوابي لمدة 26 يوماً بتهمة المشاركة في الانتفاضة، والانتماء إلى الجبهة الشعبية. وبهدف انتزاع اعترافات مني استخدم المحققون الشبح والحرمان من النوم والضغط النفسي والجسدي المتواصل. وعندما لم تثبت ضدي أي تهمة، تم تحويلي إلى الاعتقال الإداري لمدة 6 أشهر، جرى تجديدها 6 أشهر أخرى فور انتهائها.“

ويتطرق رائد إلى معاناته ومعاناة أسرته عندما أفرج عنه في 26/6/2002 لمدة وجيزة، فيقول: ”بعد أن غادرت سجن النقب الصحراوي، أمضيت يومين في مدينة

(3) دوفوفان: وحدة مختارة من الجيش الإسرائيلي، وتسمى أيضاً ”المستعربون“، يتنكر أفرادها بزي مدني، وأحياناً بزي نسائي، للقيام باعتقالات أو تصفيات جسدية.

(4) مركز تحقيق الجلمة هو سجن تابع لجهاز الأمن العام (الشاباك) يتم فيه استجواب المعتقلين الفلسطينيين، ويقع في شمال فلسطين المحتلة سنة 1948.

الخليل بسبب الحصار ومنع التجول، ثم توجهت إلى قرיתי عبر طريق الأغوار. وعند أحد الحواجز العسكرية، غير بعيد عن القرية، احتجزني جنود إسرائيليون وأعادوني إلى السجن، لأجد في انتظاري قراراً بتجديد اعتقالي إدارياً للمرة الثالثة، التي تلتها مرة رابعة. وقد برروا ذلك بأن الإفراج عني تم خطأً. ويضيف رائد: "منذ 22 شهراً لم أشاهد زوجتي وطفلي، بسبب رفض الشاباك إعطاءهم تصريح زيارة. إن ما يزيد الأمور صعوبة أنها المرة الأولى التي أعتقل فيها وأنا متزوج. فقد سبق أن اعتقلت لمدة عامين، لكنني كنت أعزب، وبالتالي كان العبء أقل!"

يذكر أن رائد، الذي لم يستكمل تعليمه بعد التوجيهي لأسباب اقتصادية، كان يعمل في التمديدات الصحية، بينما زوجته لا تعمل. ومنذ اعتقاله توقف مصدر الدخل الرئيسي لأسرته الصغيرة، وبقي مصدر دخل واحد هو مخصص نادي الأسير الذي يبلغ 1200 شيكل شهرياً، أي ما يعادل 270 دولاراً، لأسرة الأسير المتزوج.

يقول في هذا الشأن: "لقد واجهت أسرتي منذ اعتقالي وضعاً اقتصادياً صعباً. فمساعدة النادي لا تغطي مصاريف البيت وحاجاتي داخل السجن. ومع أننا لا ندفع إيجار البيت الذي نقيم به، إلا أننا بتنا نعيش تحت خط الفقر على الرغم من بعض المساعدات التي يقدمها أهلي إلى زوجتي وطفلي."

إضافة إلى ذلك تطرق رائد إلى دور محاكم النظر في قرارات الاعتقال الإداري، أو ما يسمونها محاكم "قراءة تمهيدية في الملف"، ودور محاكم الاستئناف ضد الاعتقال، فقال إنها غطاء لتشريع الاعتقال الإداري واعتباره قانونياً، وأضاف: "خلال تجديد اعتقالني الثاني قرر أحد القضاة الإفراج عني، لكن المدعي العام، وهو ممثل الشاباك، استأنف ضد القرار وأبطله. وهذا تكرر معي ومع معتقلين آخرين عدة مرات، الأمر الذي يؤكد شكلية وصورية دور القضاء الإسرائيلي بالنسبة إلى الاعتقال الإداري."

ويستذكر وصف وزير العدل الإسرائيلي السابق، يوسي بيلين، للاعتقال الإداري بأنه وصمة عار على جبين الديمقراطية الإسرائيلية، وأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تطبق هذه السياسة. ويشير إلى تأكيد كثير من المؤسسات الحقوقية الإسرائيلية وكثيرين من أعضاء الكنيست والمثقفين الإسرائيليين معارضتهم للاعتقال الإداري، وتشديدهم باستمرار على حق المعتقل في محاكمة عادلة.

من جهة أخرى رأى رائد أن اهتمام المجتمع الفلسطيني ومؤسساته وفصائله

السياسية بالأسرى وذويهم دون المستوى المطلوب، مضيفاً أن ما يزيد على 100 معتقل إداري من مجموع 900 موجودين الآن في سجن النقب الصحراوي، مضى على اعتقالهم أكثر من عام من دون أن يحظى موضوعهم بالاهتمام المطلوب، ومن دون أن تنظم حملات إعلامية جديّة ضد سياسة الاعتقال الإداري، التي تتعارض مع القانون الدولي وتشكل انتهاكاً مضاعفاً لحقوق الإنسان، إذ يحتجز بعض المعتقلين إدارياً عدة أعوام لمجرد الاشتباه أو الاعتقاد أنهم يشكلون خطراً على الأمن!

وعن أوضاع الأسرى أشار رائد إلى أن هناك تراجعاً واضحاً في اهتمامهم بالتطورات السياسية والثقافية والفكرية. فحتى موضوعات كالعنوان الأميركي - البريطاني على العراق، وخريطة الطريق، وتعيين "أبو مازن" رئيساً للحكومة في السلطة، لا تحظى بالاهتمام والمتابعة سوى من عدد محدود من الأسرى، مضيفاً أن هاجس الأغلبية هو الإفراج عنهم، والحالة الاقتصادية لأسرهم.

وبينما ينتظر رائد وزوجته وطفلاه ما سيحدث في الموعد الافتراضي للإفراج عنه يوم 2003/4/26،⁽⁵⁾ يبقى المعتقلون الإداريون بين سندان أعوام التمديدات المتواصلة ومطرقة محاكم الاستئناف الشكلية.

عمر محمد عيس عفانة

عمر عفانة 40 عاماً، من قرية تل في قضاء نابلس. أب لستة أولاد، وينتمي إلى أسرة فقدت ثلاثة من أبنائها برصاص المحتلين وقذائفهم، إضافة إلى إصابته هو، واعتقال إخوته ووالدته، وهدم منزلهم مرتين!

يعيش عمر الاعتقال مقعداً، وقد تسلم حديثاً أمراً بتجديد اعتقاله إدارياً للمرة الثالثة لمدة ستة أشهر، شأن المرتين السابقتين.

أن يعيش المرء مقعداً في الأسر تجربة لا يدرك مأساتها سوى صاحبها. يقول عمر: "نتيجة عدم توفر حمام ملائم، وقعت وانكسرت يدي التي لم تكن شفيت تماماً". وكان عمر أصيب في أثناء اجتياح مدينة نابلس بتاريخ 2002/4/4 برصاصة في كتفه من عيار 250، وبأخرى في عموده الفقري. وعن ذلك يقول: "بعد إصابتي في

(5) لم يتم الإفراج عن رائد حنني، إذ وصله بتاريخ 2003/4/17 قرار تجديد اعتقاله إدارياً ثلاثة أشهر؛ وهو التجديد الخامس.

كتفي نقلت إلى أحد بيوت البلدة القديمة الذي تعرض للقصف بصاروخين فانهار على ساكنيه، ليستشهد ثمانية أشخاص بينهم شقيقي إبراهيم، وأصبت أنا مجدداً في عمودي الفقري نتيجة انهيار سقف البيت. وعندما وصل المحتلون وجدوني حياً بين أشلاء الشهداء، فقيدوا يديّ ونقلوني وأنا مصاب إلى مدرسة كانوا يجمعون فيها المعتقلين. "ويضيف: "طلبي للإسعاف قوبل بضربي ضرباً مبرحاً وبسكب الماء البارد عليّ. وفي معسكر حوارة قرب نابلس تعرضت مجدداً للضرب المؤلم، ولم يقدموا لي العلاج لمدة ثلاثة أيام متواصلة. وفي مركز تحقيق سجن عسقلان رفض طبيب السجن استقبالي بسبب الإصابة، فقررروا تحويلي إلى الاعتقال الإداري في معتقل النقب لمدة ستة أشهر، جددت منذ ذلك الحين مرتين!"

يتابع عمر حديثه فيقول: "في معتقل النقب قررت الإدارة نقلني إلى مستشفى سوروكا في مدينة بئر السبع حيث بينت الفحوصات وجود كسر في الفقرة الرابعة في العمود الفقري، وهو ما أدى إلى شلل كلي في ساقَي اليسرى، وإلى شلل بنسبة 60% في ساقَي اليمنى."

ويضيف قائلاً: "كان من الممكن إجراء عملية حينها قبل التئام الجرح، إلا إن الإهمال الطبي أدى إلى تكوّن طبقة كلسية سميكة فوق الكسر، وانفصال الفقرات السفلى بعضها عن بعض، الأمر الذي زاد وضعي سوءاً وخطورة. ويتفاقم وضعي سوءاً كل يوم، وأحتاج إلى اثنين من المرافقين لمساعدتي في كثير من أمور حياتي اليومية. وأعاني دوخة باستمرار، إضافة إلى آلام في الصدر. وكل ذلك أثار سلباً في نظري، وحالياً أبول في أكياس طبية خاصة."

وعن دور المؤسسات المحلية في متابعة قضيته، ذكر أنه لم يترك جهة أو مؤسسة، بما في ذلك أعضاء كنيسة، إلا وخاطبهم، هو وزملاؤه في سجن النقب. وأثيرت قضيته أمام القضاء الإسرائيلي عدة مرات، لكن ذلك كله كان بلا جدوى.

ينتمي عمر، وهو من أنصار حركة "فتح"، إلى أسرة عرفت همجية الاحتلال منذ أعوامه الأولى. ففي سنة 1969 اعتقل والده وحكم بالسجن المؤبد، وتحرر سنة 1979 في أول عملية تبادل أسرى، واستشهد سنة 1982 خلال الاجتياح الإسرائيلي للجنوب اللبناني. أمّا شقيقه البكر فتحي، فقد استشهد سنة 1981 من جرّاء قصف إسرائيلي لحي الفاكهاني. وكان عمر أمضى في سجون الاحتلال 13 عاماً قبل اعتقاله الإداري

هذا، كما اعتقلت والدته لمدة ثمانية أشهر سنة 1982، بعد استشهاد والده. وهدمت سلطات الاحتلال منزل العائلة مرتين: الأولى سنة 1969، والثانية سنة 1982. ويمضي شقيقه عبد الرحمن حالياً حكماً بالسجن لمدة 5 أعوام في معتقل مجدو، كما اعتقل أشقاؤه الآخرون عدة مرات في سنوات سابقة.

حكاية عمر وأسرته لم تتوقف عند ما سبق، فقد تزوجت ابنته الكبرى في أثناء وجوده في الاعتقال الإداري، وبعد شهرين من زواجها اعتقل زوجها، وهو الآن في سجن عسقلان. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>